الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/شريف سرحان

اليوم المفتوح/الحوار رفيع المستوى حول المرأة والسلام والأمن في فلسطين - تقرير 2021

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة .

تم النشر بواسطة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين

تم إعداد هذا التقرير من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في إطار مشروع " دعم أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين "، والمنفذ بدعم سخي من حكومة النرويج. إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي مجهولة المصدر ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تُنسب إلى مشاركين/ات محددين في اليوم المفتوح. كما أن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو حكومة النرويج أو أي من الدول الأعضاء أو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أو المشاركين/ات الآخرين في اليوم المفتوح.

المحتويات

مقدمة	4
الجلسة الافتتاحية	6
الجلسة العامة الأولى: الأثر الجندري للاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات، وإنهاء الإفلات من العقاب والسعي إلى المساءلة	7
الجلسة العامة الثانية: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في ظل مشهد سياسي مليء بالتحديات	9
الجلسة العامة الثالثة: آفاق النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن WPS في فلسطين	10
الجلسة العامة الرابعة: فلسطين في ظل أزمات متعددة: ضمان نهج يراعي النوع الاجتماعي في إعادة إعمار غزة وإنعاشها والاستجابة الإنسانية	12
الجلسة المصغرة الأولى: كيف يمكننا توجيه الدعم الدولي لأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين: هل نتحدث إلى الجهات الفاعلة المناسبة؟	14
الجلسة المصغرة الثانية: بناء التحالفات وبناء الجماهير: من بناء السلام المحلي إلى بناء السلام الرسمي	15
خلاصات رئيسية	16

مقدمة

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين / أمجد الفيومي

في العام 2000، أنشأ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 جدول الأعمال العالمي لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السلام والأمن - أجندة المرأة والسلام والأمن (WPS). أعقب قرار مجلس الأمن رقم 1325 تسع قرارات إضافية. وتحدد هذه القرارات التزامات الأمم المتحدة والدول فيما يتعلق باحتياجات وأولويات النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع بالإضافة إلى ضمان التوسط في السلام بطريقة شاملة ومستدامة.

في آذار 2021، صادقت دولة فلسطين على خطة العمل الوطنية الثانية (PALNAP) . تحدد خطة العمل الفلسطينية أولويات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 في فلسطين وتقوم على أربع ركائز:

1) الحماية والوقاية؛
2) المساءلة؛
3) المشاركة؛ و
4) الإغاثة والتعافي.

وقد نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة يومًا مفتوحًا/ حوارًا رفيع المستوى حول المرأة والسلام والأمن (WPS) في الفترة من 19 إلى 20 تشرين أول 2021 في مدينة غزة. وقد أقيمت الفعالية في الذكرى الحادية والعشرين لقرار مجلس الأمن رقم 1325، بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبدعم من حكومة النرويج. وقد ضمت الفعالية قادة من النساء والشباب من منظمات المجتمع المدني الرائدة وممثلين من الدول الأعضاء وكبار المسؤولين حيث كانت الأهداف الرئيسية المعلنة لليوم المفتوح هي:

- الاعتراف بتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي المبنية على النوع الاجتماعي على النساء والفتيات؛
- المناصرة لإدماج المرأة الفلسطينية في العمليات السياسية الداخلية وعمليات المصالحة؛
- زيادة الوعي بمبادرات بناء السلام والدعوة الحالية بين مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول الأعضاء والجمهور الفلسطيني الأوسع؛
- ضمان أن تكون إعادة إعمار غزة والانتعاش الاقتصادي من جائحة كورونا مراعية للنوع الاجتماعي وتراعي احتياجات المرأة بشكل مناسب؛
- تسليط الضوء على أولويات وتحديات أجندة

المرأة والسلام والأمن WPS في فلسطين وتعزيز التنفيذ الفعال لخطة العمل الخاصة بذلك؛

- إعادة التأكيد على أهمية سماع أصوات المرأة الفلسطينية وإدراجها في المحافل الدولية والعمليات السياسية الدولية؛

يعمل هذا التقرير على توثيق نقاط المناقشة الرئيسية والتوصيات المقدمة خلال اليوم المفتوح. ويسعى إلى إرشاد تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين، وتوجيه تطوير البرامج المستقبلية وإعلام القراء بالتوصيات والمطالب الرئيسية للنساء والشباب الفلسطينيين في مجال السلام والأمن.

الجلسة الافتتاحية

سلطت الجلسة الافتتاحية لليوم المفتوح أكتوبر/ 2021 الضوء على التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي وفي واقع الانقسام وانعكاساتهما وتأثيرهما على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد وصف الوضع الحالي بأنه وضع يجعل من حل الدولتين بعيد المنال. كما قد ورد ذكر عدد من التطورات الأخيرة، منها: "مواصلة المستوطنين اقتحام للمسجد الأقصى بحماية من جيش الاحتلال بهدف تكريس تقسيم المسجد "مكانياً وزمانياً"؛ مصادرة الأراضي؛ التهجير القسري. وعلاوة على ذلك: التأثير الهائل للاحتلال على قطاع غزة من خلال فرض حصار دام 14 عامًا؛ منع دخول المواد الأساسية ومواد البناء؛ "القتل والتهجير" نتيجة الحروب المتعددة. وعواقب جائحة كورونا. كما تم التأكيد على أنه بينما تؤثر هذه الأزمات على جميع الفلسطينيين فإنها تؤثر بشكل غير متساوي على النساء والفتيات.

وبينما شكل الاحتلال بلا شك أكبر عقبة أمام تطبيق القرار 1325 في فلسطين، كانت هناك تحديات داخلية أيضًا. فقد أشارت العروض التقديمية إلى عدم مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات السلام والمصالحة وكذلك في مفاوضات وقف إطلاق النار، بما في ذلك أثناء وبعد تصعيد 2021 في غزة. وعلاوة على ذلك، تمت الإشارة الى طبيعة الثقافة الأبوية السائدة وتردد النظام السياسي الفلسطيني إزاء تعزيز "المشاركة الهادفة للمرأة وتمثيلها العادل".

توصيات مقترحة

- ضرورة متابعة تنفيذ كافة التوصيات التي صدرت في اليوم المفتوح للسنوات السابقة؛
- حث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار على جميع المستويات في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك في آليات منع النزاعات وإدارتها وحلها؛
- ضمان إشراك المرأة في جميع جهود بناء السلام من خلال وضع السياسات والإجراءات والبرامج السياسية، والتنموية، والإنسانية وتوفير التمويل اللازم لتحقيقها في فلسطين؛
- التأكيد على أهمية تنفيذ خطة العمل الوطنية الفلسطينية الثانية حول المرأة والسلام والأمن وإيجاد الدعم من الدول الأعضاء لتوفير التمويل الكافي؛
- ضمان سلامة المدافعات عن حقوق الإنسان والمرأة.

الجلسة العامة الأولى: الأثر الجندري للاحتلال على النساء والفتيات الفلسطينيات، وإنهاء الإفلات من العقاب والسعي إلى المساءلة

خلال هذه الجلسة، ركّز المشاركون/ات على الزيادة الملموسة في الوعي العالمي والنقلة النوعية في الخطاب العام والسياسي فيما يخص الوضع على الساحة الفلسطينية واللتان تجلّتا خلال تصعيد مايو 2021 في المظاهرات التي عمّت أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. كما أشاروا الى إنشاء لجنة تحقيق دائمة من قبل مجلس حقوق الإنسان مكلفة بالتحقيق في الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي إسرائيل.

على الرغم من هذه التطورات، وصف المشاركون/ات ديناميكية أخرى على المستوى الحكومي حيث أدى تحالف القوى الشعبوية في إسرائيل إلى تعطيل عملية السلام على مدى العقد الماضي. وقد أدى ذلك إلى عدم محاسبة إسرائيل وإفلاتها من العقاب. ونظرت المشاركات إلى الإجراءات الإسرائيلية كالتوسع الاستيطاني المتصاعد كاجراءات أدت إلى إغلاق الأفق أمام حل الدولتين. وُقد تمت الإشارة الى الإدارة الأمريكية الجديدة بأنها من المحتمل أن تتخذ نهج إدارة الصراع بدلاً من بذل جهد منسق للعودة إلى عملية السلام الأمر الذي تم اعتباره على أنه قد تكون له عواقب وخيمة.

وضمن هذا الإطار، استكشف المشاركون/ات بحلقة النقاش كذلك الأثر الجندري لهذه التطورات، حيث تم الاعتراف بالمساهمات الكبيرة للاتحاد الأوروبي في جهود بناء الدولة الفلسطينية ، لكن المناقشة اعترفت أيضًا بالنتائج المحدودة بما في ذلك تدهور حالة حقوق الإنسان وحقوق المرأة في فلسطين (على سبيل المثال، خفض سقوف الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والتطبيق المستمر لعقوبة الإعدام في غزة).

علاوة على ذلك، شدد المشاركون/ات على أن المساواة بين الجنسين يجب أن تشمل المساواة الاقتصادية، وأن الأرض الفلسطينية المحتلة تحتل بالفعل مرتبة من بين الأماكن الأخيرة على صعيد جميع أنحاء العالم في القوانين واللوائح التي تخص التمكين الاقتصادي للمرأة، مع خصوصية الواقع وتعقيداته في غزة. كما لوحظ أن التأثير الجندري للتصعيد الأخير في غزة مماثلاً في مستوياته للتهجير الخاص بحرب 2014 على الرغم من قصر مدته. وقد وُصِف العنف القائم على النوع الاجتماعي بأنه في تصاعد، مع تزايد التقارير عن العنف بعد الحرب.

كذلك وصفت الجلسة العامة سياسة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة بأنها جزء من السياق الأوسع، مؤكدة على أهمية المرأة الفلسطينية في بناء المجتمع الفلسطيني. وقد وصف أحد المشاركين/ات في حلقة النقاش النساء بأنهن "عنصر أساسي في السعي نحو تقرير المصير للفلسطينيين". كما أشار النقاش إلى أمثلة من دول أخرى بما في ذلك سوريا وإيرلندا. أما في سوريا، فقد لوحظ أن المجموعات الاستشارية النسوية والنساء المفاوضات / ممثلات الأحزاب كان لهن تأثير قوي. كذلك وصف المشاركون في إيرلندا المشاركة المتساوية للرجال والنساء في عمليات المصالحة الداخلية، باعتبارها تؤدي إلى نتائج أفضل، حيث يُنظر إلى مشاركة المرأة على أنها أساسية لتضمين "أحكام بشأن تكافؤ الفرص والمصالحة الاجتماعية واحتياجات الضحايا والتعليم المتكامل" والعوامل الحاسمة في الحفاظ على السلم الأهلي.

توصيات مقترحة

انبثق عدد من التوصيات عن الجلسة العامة الأولى بما في ذلك:

- إشراك النساء الفلسطينيات في المفاوضات لدى استنادها لقرارات الشرعية الدولية وتكريس السلام العادل والشامل ومشاركة المرأة في محاسبة إسرائيل على أفعالها والآثار الجندرية لذلك؛ وانضمام المرأة إلى جميع اللجان استعدادًا للانتخابات وفي جميع الأحزاب بعد الانتخابات؛ ولعب دور هادف في المصالحة الداخلية للمجتمع الفلسطيني؛

- سن تشريعات تضمن المساواة في الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات، مثل: اعتماد قانون حماية الأسرة؛ والعمل على نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية؛ والمراجعة الشاملة لمسودة قانون العقوبات 2011؛ مراجعة قانون الأحوال الشخصية ووقف التمييز بين الجنسين في مكان العمل والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة؛
- ضمان حرية التعبير ووقف الاعتقال السياسي واعتماد الحوار كسبيل وحيد لمعالجة الخلاف
- إشراك المجتمع المدني في جوارات المصالحة والسلم الأهلي.
- ضمان المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والإنساني، بما في ذلك المستوطنات غير القانونية والإخلاء القسري وهدم المنازل
- وعنف المستوطنين والحصار المفروض على غزة.

الجلسة العامة الثانية: أجندة المرأة والسلام والأمن في ظل مشهد سياسي مليء بالتحديات

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين / أمجد الفيومي

خلال هذه الجلسة، سلط المشاركون/ات في حلقة النقاش الضوء على التحديات الشاملة في النظام الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم إنفاذ القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. كما تم التأكيد على دور المرأة الفلسطينية والحركة النسوية في محاسبة المجتمع الدولي على إخفاقه في تنفيذ جميع القرارات الدولية المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة. ترى المرأة الفلسطينية في نهاية الاحتلال شرطا مسبقا لمواجهة التحديات بنجاح في المجتمع الفلسطيني.

في حين نظر المشاركون/ات لقرار مجلس الأمن رقم 1325 باعتباره قرارًا تاريخيًا، فقد أعربوا عن مخاوفهم من أن قرار مجلس الأمن رقم 1325 لم يعالج التحديات التي تواجهها النساء في ظل الاحتلال. كما عدد المشاركون/ات الجهود التي تبذلها الحركة النسوية الفلسطينية للعمل على توطين قرار مجلس الأمن رقم 1325، مع التركيز على الحماية والمساءلة.

توصيات مقترحة

انبثق عدد من التوصيات عن الجلسة العامة الثانية بما في ذلك:

- إصدار قرار لاحق لقرار مجلس الأمن رقم 1325 يعالج وضع المرأة تحت الاحتلال الاستعماري؛
- يجب على الحركة النسوية الفلسطينية أن تضع رؤيتها النسوية لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني وأن يتم دعمها في تنفيذ هذه الرؤية من خلال مشاركتها في جلسات الحوار بنسبة 30% بموجب قرار المجلسين الوطني والمركزي.

الجلسة العامة الثالثة: آفاق النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن WPS في فلسطين

ركزت مناقشة هذه الجلسة على عدد من التطورات المتعلقة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن محليًا، وكذلك طرق البناء على التقدم الذي تم إحرازه بالفعل. أولاً، سلطت المناقشة الضوء على خطة العمل الوطنية لدولة فلسطين (PALNAP) بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تم تبنيها في أوائل عام 2021. وتمت مناقشة عدد من الخطوات الملموسة نحو تنفيذ خطة العمل الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك انضمام فلسطين إلى الميثاق الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن والمساعدات الإنسانية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ كانت وزارة شؤون المرأة تنتج عدداً من الدراسات التي تركز على الاحتياجات العملية والاستراتيجية مع تطوير استراتيجية إعلامية لتسليط الضوء على قضايا المرأة وتعزيز المساءلة الدولية؛ وأن مجموعة العمل القطاعية المعنية بالنوع الاجتماعي قد تم تشكيلها. كما تم الإقرار بأن وزارة شؤون المرأة كانت تعمل على خطة شاملة لعدة قطاعات لزيادة قدرات الموظفين في وحدات النوع الاجتماعي/الجندر، وكذلك وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف، التي تدعم جهود خطة العمل الوطنية. كما ورد أنه بعد انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، تابعت وزارة شؤون المرأة مع وزارة الخارجية فتح تحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة ضد النساء في قطاع غزة.

كذلك من باب تبادل الخبرات في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن WPS مع سياقات أخرى، ناقشت الجلسة العامة التنفيذ السويسري الناجح لأجندة المرأة والسلام والأمن WPS. وقد وُصفت سويسرا بأنها تتخذ خطوات متعددة ومهمة مثل: التبني البرلماني لاستراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين لعام 2030؛ اعتماد استراتيجية السياسة الخارجية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في عام 2017؛ إشراك النساء والمجتمع المدني والمنظمات النسوية في الاستجابات الإنسانية وحل النزاعات؛ وإنشاء غرفة دعم المجتمع المدني بدعم من مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا، والتي وفرت منصة للمجتمع المدني لتقديم الحلول الممكنة لوضع المرأة في سوريا. مع الإقرار بأن سويسرا مرت "بسياق مختلف تمامًا"، تم تضمين خطة العمل الوطنية في أجندة أعمال المرأة والسلام والأمن ولم يتم تصورها على أنها "أداة قائمة بذاتها".

كما ناقشت الجلسة خطة العمل الجديدة للائتلاف الوطني للمجتمع المدني بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325.

كذلك تم وصف الرؤية الرئيسية للائتلاف الوطني على أنها مكملة لـلخطة الوطنية الفلسطينية PALNAP. وبشكل أكثر تحديدا، ذكر أن الائتلاف سعى إلى "حماية النساء من الانتهاكات الإسرائيلية وتعزيز مساءلة الاحتلال" بمشاركة المنظمات النسوية. علاوة على ذلك، تم وصف ركائز الخطة الوطنية بأنها دمج لرؤية نسوية مع النساء ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل كجهات فاعلة رئيسية - خاصة في غزة.

توصيات مقترحة

انبثق الجلسة العامة الثالثة التوصيات التالية:

- على المانحين أن يدعموا خطة العمل الوطنية مالياً في نطاق الدعم المقدم لفلسطين. يجب استخدام خطة العمل الوطنية للوصول إلى الآليات الدولية وفضح ومقاضاة الاحتلال ومحاسبته على انتهاكاته؛
- يجب إجراء الانتخابات الوطنية بما في ذلك في القدس الشرقية لتجديد المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً؛
- يجب ضمان رقابة برلمانية قوية على تنفيذ الأجندة الوطنية للمرأة والسلام والأمن. بالإضافة إلى ذلك،
- يجب على الحكومة إشراك المجتمع المدني - في جهود بناء السلام وسياسة حقوق الإنسان التعاون الضروري لدعم أجندة المرأة للسلام والأمن WPS؛
- اعتماد مشروع قانون حماية الأسرة لتعزيز حماية النساء والأطفال وكبار السن؛

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين / أمجد الفيومي

- يجب إشراك الشباب من أجل خلق مناصرين أقوياء جدد لقضايا المرأة؛
- يجب على المنظمات النسوية الضغط على الأحزاب السياسية والهيئات الرسمية وصناع القرار لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة كأولوية قصوى؛
- الاعتراف بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد مدخلات التمكين السياسي من أجل تحقيق كرامة المرأة؛
- الاستمرار في دعم الاجتماعات المباشرة التي تجمع قادة غزة والضفة الغربية للحديث ومناقشة وتبادل الخبرات؛
- ضمان وجود منصات تدعم التواصل التفاعلي بين غزة والضفة الغربية حول وضع الخطط الوطنية

الجلسة العامة الرابعة: فلسطين في ظل أزمات متعددة: ضمان نهج يراعي النوع الاجتماعي في إعادة إعمار غزة وإنعاشها والاستجابة الإنسانية

ركزت هذه الجلسة بالكامل على الوضع في غزة حيث بين المشاركون/ات حجم ونطاق الوضع. وقد تم التأكيد بأن العواقب الإنسانية "لما يقرب من 14 عامًا من الحصار الإسرائيلي والانقسامات السياسية الفلسطينية الداخلية والتصعيد المتكرر" كانت مدمرة. فيما يتعلق بالتصعيد في عام 2021، قُتل حوالي 261 فلسطينيًا (من بينهم 67 طفلاً و41 امرأة) بينما أصيب أكثر من 2200 فلسطيني خلال الأعمال العدائية (بما في ذلك 685 طفلاً و480 امرأة).

كما تم وصف الأزمات المتداخلة في غزة بأنها ذات تأثير خاص على النساء. وقد ذكر أحد المتحدثين أن مستوى البطالة الرسمي للنساء مرتفع (مشيراً إلى أن النساء يقمن بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر في المنزل). كما ذكر أحد المشاركين في المناقشة أن الظروف الصحية والاقتصادية في غزة في تدهور مستمر مع تعرض النساء والأطفال لمزيد من الضعف بما في ذلك تلك المتعلقة بسوء التغذية وفيروس كورونا ومختلف الأمراض الأخرى والصحة النفسية. وقد وُصفت غزة بأنها تشهد "انتشارًا غير مسبوق للعنف ضد النساء والأطفال، مع ارتفاع واضح في حالات القتل ومحاولات الانتحار وانتشار الأمراض النفسية". كذلك سلط أحد المشاركين الضوء على زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الجائحة.

بينما حدد المشاركون التحديات التي تواجه غزة، أكدوا أيضًا على أهمية إشراك النساء الفلسطينيات في "جميع عمليات صنع القرار" ذات الصلة بإعادة إعمار غزة وإنعاشها. وذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن المرأة "ركيزة من ركائز المجتمع الفلسطيني" وشددت على أهمية ضمان الكرامة في فلسطين. كما ناقش المشاركون/ات نهج المنظمات الدولية المختلفة، بما في ذلك ضمان حياة كريمة للمرأة في فلسطين من خلال توفير الفرص الاقتصادية، ودعم شغف النساء ورجال الأعمال الشباب لتطوير أفكارهم؛ وإعطاء الأولوية للنوع الاجتماعي وتغير المناخ وإشراك المواطنين. كذلك يجب أن تعطي التدخلات الإنسانية الأولوية لبرامج الصمود الاقتصادي التي تعطي الأولوية لاحتياجات المرأة، مع التركيز على المعيلات الأكثر تضررًا من النزاعات، والناجيات من العنف، والنساء ذوات الإعاقة، والأمراض المزمنة، وذوي الاحتياجات والظروف الخاصة". وذكرت إحدى المناقشات أن إشراك المراكز الاجتماعية النسوية أمر مهم للغاية؛ ذلك لأن مثل هذه المراكز يمكن أن تستضيف اجتماعات مع المستفيدات لتقصي آراء النساء وتضمينها في جهود إعادة التأهيل بما في ذلك بناء المستشفيات والمدارس.

أتاحت هذه الجلسة الفرصة للناشطات الفلسطينيات الشابات لمشاركة المنصة الحوارية مع القيادات النسوية البارزة وأعضاء المجتمع الدولي. بشكل غير متوقع، أثارت آراؤهم ووجهات نظرهم نقاشاً محتدماً. كانت هناك آراء قوية حول دور المجتمع الدولي، ومساهمة القيادات النسوية، والإهمال الملحوظ للشباب الفلسطيني. وقد سلط هذا النقاش الضوء على انقسام واسع بين الأجيال المختلفة من نشطاء حقوق المرأة الفلسطينية. كما وافق المشاركون/ات مؤقتًا حول الحاجة إلى مزيد من استكشاف هذه الاختلافات والتوفيق بينها.

توصيات مقترحة

انبثق عدد من التوصيات عن الجلسة العامة الرابعة، بما في ذلك:

- يجب تنفيذ خطط واستراتيجيات وإجراءات واضحة لضمان مشاركة المرأة في جهود إعادة الإعمار والإنعاش المستمرة (خاصة لجان إعادة الإعمار) وكذلك التحضير للطوارئ. يجب أن تتضمن هذه الخطط أيضًا أدوات المراقبة والتقييم؛
- زيادة التمويل لحماية النساء والفتيات والأطفال الأكثر تضرراً من التصعيدات والأزمات الأخرى؛
- ينبغي توفير الحماية لموظفي المؤسسات النسوية أثناء التصعيد وفي حالات الطوارئ

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين / أمجد الغيومي

لتقديم الخدمات الإنسانية في حالات الطوارئ؛

- ينبغي دعوة المنظمات النسوية للمشاركة في جميع المجموعات الإنسانية بما في ذلك مجموعات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والمأوى والأمن الغذائي والتعليم لضمان نشر وتكامل أعلى لمفاهيم وتطبيقات الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- بناء قدرات مقدمي الخدمات الإنسانية في غزة (لا سيما في مجالات الحماية والصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان) على البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- دعم نقل المهارات من المؤسسات الدولية العاملة في أماكن أخرى من العالم لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية والنسائية فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية؛
- إشراك النساء في غزة في تصميم البرامج، المتعلقة بالمنح (وليس القروض)، التي تساعد النساء والأطفال.

الجلسة المصغرة الأولى: كيف يمكننا توجيه الدعم الدولي لأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين: هل نتحدث إلى الجهات الفاعلة المناسبة؟

دار النقاش في هذه الجلسة المصغرة حول الدعم الدولي للقضية الفلسطينية. تم تسليط الضوء على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ووصفها بأنها "عنصر رئيسي يجب توسيع نطاقه". وبالإضافة إلى التمكين الاقتصادي، سلّط المشاركون/ات الضوء على الحاجة إلى تعزيز قدرات المرأة كقيادية.

وأشار المشاركون/ات إلى الحاجة إلى زيادة التضامن الدولي من أجل القضية الفلسطينية. وقد تم الاعتراف بأن العديد من المانحين كانوا مترددين في الاستثمار على المدى الطويل في غزة، دون تغييرات سياسية جوهرية. وقد تساءل البعض عما إذا كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بتكوينه الحالي، فعالاً أم أنه بحاجة إلى الإصلاح. كما اقترح المشاركون/ات في المناقشة أن الأمم المتحدة يجب أن توفر المزيد من المنصات الدولية لمناقشة قضايا المرأة خارج مجلس الأمن وفعالية لجنة وضع المرأة. وقد اقترح البعض أن قضايا المرأة يجب أن يتم تعميمها في جميع المؤتمرات الدولية. كذلك تم التأكيد على أنه لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، هناك حاجة إلى دعم إضافي للمجموعات النسوية المهمشة والمنظمات الشعبية وخاصة الشباب.

كذلك تناولت المحادثة في هذه الجلسة الجانبية المنافسة التي تشهدها المنظمات غير الحكومية النسوية المختلفة. فقد أكد المشاركون/ات أن المنافسة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسوية المختلفة لم تساعد في الوصول إلى أهداف مشتركة، ودعوا المانحين إلى تصميم عمليات لدعم التعاون عبر المنظمات.

أخيرًا، سلط المشاركون/ات الضوء على أهمية التواصل مع المؤيدين الجدد. على سبيل المثال، ذكروا أن "التحدث إلى الجهات الفاعلة المناسبة" قد يعني أيضًا زيادة التواصل مع الرجال. أثار أحد المشاركين نقطة مفادها أن المناقشات حول تمكين المرأة في البلدان التي تشهد نزاعات تميل إلى أن تكون "دائمًا بين النساء فقط". وصف الكثيرون أهمية ضمان حضور الرجال في مؤتمرات مثل اليوم المفتوح من أجل زيادة الوعي لدى الرجال.

توصيات مقترحة

انبثقت عن الجلسة المصغرة الأولى عدد من التوصيات منها:

- المزيد من التحول من النهج الإنساني البحت إلى النهج التنموي، والاستثمار في قدرات المرأة ونجاحها على المدى الطويل لدعم النساء الفلسطينيات خاصة في غزة؛
- على المانحين الداعمين لإعادة الإعمار في غزة ضمان مشاركة النساء بشكل هادف في جهود إعادة الإعمار وتلبية احتياجات المرأة في عملية إعادة إعمار غزة؛
- تقديم المزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني النسائية للعمل في دور الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الإسرائيلية؛
- ضمان حصول جميع النساء الفلسطينيات على بطاقة هوية فلسطينية للتمتع بحقوقهن المدنية والسياسية الأساسية؛
- تقديم المزيد من الدعم لمجموعات النساء المهمشات والمنظمات الشعبية وخاصة مجموعات الشباب؛
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة أكثر استهدافًا واستراتيجية للوصول إلى جماهير جديدة؛

تعميم قضايا المرأة في جميع المؤتمرات الدولية؛ يجب على المانحين تشجيع المزيد من التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية/ المنظمات النسوية للمساعدة في الوصول إلى الأهداف المشتركة.

الجلسة المصغرة الثانية: بناء التحالفات وحشد الجماهير: من بناء السلام المحلي إلى بناء السلام الرسمي؟؟ ما هو السلام الرسمي

تمحورت المناقشة في هذه الجلسة المصغرة حول الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي. وتطرق المشاركون/ات لتاريخ الانقسام على مر الزمن، من الانتخابات العامة عام 2006 إلى الانقسام الواضح عام 2007، وكذلك محاولات إنهاء الانقسام بدءًا من "اتفاقية مكة عام 2007 إلى اتفاقية الشاطئ عام 2014". وتم الاعتراف بأن جميع المحاولات السابقة لإنهاء الانقسام قد باءت بالفشل. بينما دعا بعض الحضور إلى انتخابات عامة جديدة لحل الانقسام الحالي، عارض العديد من الحضور ذلك قائلين إن الانتخابات العامة لعام 2006 كانت "السبب الرئيسي وراء الوضع الحالي والانقسام السياسي".

ناقش المشاركون/ات في الجلسة الجانبية عواقب الانقسام السياسي على الجهود الرسمية لبناء السلام. وأشير إلى أنه إذا لم يكن هناك انقسام سياسي "لكانت هناك جهود موحدة نحو بناء تحالفات على الصعيد الدولي". وذكر أحد المتحدثين أن الانقسام السياسي يعتبر حاليًا "خطرًا حقيقيًا على الهوية السياسية والجغرافيا الوطنية وبنية المجتمع الفلسطيني". كما لوحظ أن للانقسام تداعيات خارجية ويمكن أن يساهم في تراجع "الإنجازات والمكاسب التي حققها الفلسطينيون". علاوة على ذلك، بدا أن الجمهور متفق على أن المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية كانت "ستبدو مختلفة" إذا لم يكن هناك انقسام سياسي، لأن الوحدة السياسية كانت ستؤدي إلى "مطالب موحدة".

كانت هناك آراء متباينة حول موضوع تعزيز المصالحة وانهاء الانقسام السياسي. وقد أعرب المتحدثون/ات عن أسفهم لأن "آليات الضغط" كانت ضعيفة جدًا و "شبه معدومة". كما تناول بعض المشاركين دور المجتمع المدني الفلسطيني في هذا الموضوع. وبالتفكير في طرق الضغط على الطرفين لبدء مناقشات هادفة نحو المصالحة، تطرق المشاركون/ات لمبادرات المجتمع المدني الحالية. وقد وصف المشاركون/ات هذه المبادرات بأنها "مجرد مبادرات فردية" بدون نهج موحد ينضم إلى جهود المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، كان الرأي هو أن "مثل هذه المبادرات لم يكن لها في العادة أي تأثير ملموس". أثار المشاركون/ات في المناقشة حقيقة أن المجتمع المدني الفلسطيني كان مترددًا في بدء مبادرات لتعزيز السلام المحلي بسبب "المضايقات التي يواجهونها من قبل كل من الأطراف المتنازعة".

توصيات مقترحة

انبثقت عن الجلسة المصغرة الثانية عدد من التوصيات منها:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية يمكنها العمل على بناء التحالفات والقواعد لتحقيق أهداف بناء السلام الرسمية؛
- دعم مبادرة على مستوى المجتمع في دعوة موحدة لإنهاء الانقسام السياسي. يجب أن تنظر هذه المبادرة في استخدام وسائل الإعلام الوطنية لتسليط الضوء على القصص الإنسانية للمتأثرين بالانقسام السياسي للفت الانتباه إلى المعاناة التي يسببها الانقسام السياسي؛
- يجب على المجتمع المدني دعم الشباب الفلسطيني من أجل: رفع مستوى الوعي حول أهمية السلام المحلي وتأثير الانقسام السياسي الحالي، بناء قدرات الشباب الفلسطيني في بناء السلام والعمل على توحيد الجهود الوطنية نحو المصالحة.

خلاصات رئيسية

جمع اليوم المفتوح/الحوار رفيع المستوى لعام 2021 حول المرأة والسلام والأمن قيادات نسوية و شبابية من المجتمع المجتمع المدني الفلسطيني وممثلين من الدول الأعضاء وكبار المسؤولين. وقد تضمنت أهدافه المعلنة ما يلي: تقييم أثر التصعيد الأخير على النساء والفتيات؛ المناصرة لإدراج أصوات المرأة الفلسطينية، زيادة الوعي بمبادرات المناصرة وبناء السلام القائمة؛ ضمان إعادة إعمار غزة والتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا مع مراعاة النوع الاجتماعي؛ تسليط الضوء على أولويات وتحديات أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين، تعزيز التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية الفلسطينية؛ إعادة التأكيد على أهمية الاستماع والإدراج لأصوات النساء الفلسطينيات في المحافل الدولية والعمليات السياسية الدولية. بعض من أبرز التوصيات الاستراتيجية التي أثيرت في اليوم المفتوح، فهي مدرجة هنا حسب مجال الموضوع:

المناصرة لإدماج ورفع صوت النساء الفلسطينيات من خلال:

- ضمان حرية التعبير وحماية المجتمع المدني: السماح بحرية التعبير دون التعرض لخطر الانتقام وإبلاغ الصحفيين دون خوف؛
- إشراك النساء في جميع اللجان استعدادًا للانتخابات المستقبلية وضمان مشاركتهن الفعالة في الأحزاب السياسية؛
- دعم مبادرة على مستوى المجتمع لإنهاء الانقسام السياسي باستخدام وسائل الإعلام لتسليط الضوء على الأثر الجندري للانقسام؛
- تخصيص مشاريع ومصادر لحماية النساء والفتيات والأطفال الأكثر تضرراً من التصعيد والأزمات الأخرى؛
- حماية كوادر المؤسسات النسوية أثناء التصعيد وحالات الطوارئ وتمكينهن من تقديم خدمات إنسانية طارئة؛
- يجب على الدول الأعضاء تشجيع المزيد من التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية/ المنظمات النسوية للمساعدة في الوصول إلى الأهداف المشتركة؛
- يجب على الحركة النسوية الفلسطينية أن تضع رؤيتها النسوية لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني وأن يتم دعمها في تنفيذ هذه الرؤية.

دعم مبادرات بناء السلام والمناصرة التي تقودها النساء من خلال:

- إدراج مشاركة النساء من مختلف الخلفيات السياسية والأيديولوجيات في عملية سلام ومصالحة هادفة؛
- إشراك المجتمع المدني في وقت مبكر في عملية السلام؛
- تشجيع الشباب الفلسطيني على: زيادة الوعي بأهمية السلام المحلي وتأثير الانقسام السياسي الحالي،
- بناء قدرات الشباب الفلسطيني في بناء السلام، والعمل على توحيد الجهود الوطنية نحو المصالحة.

ضمان إعادة إعمار غزة والتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا بما يراعي النوع الاجتماعي من خلال:

- تصميم وتنفيذ خطط واستراتيجيات وإجراءات وأدوات مراقبة وتقييم واضحة لضمان مشاركة المؤسسات النسوية في جهود إعادة الإعمار والإنعاش المستمرة (خاصة لجان إعادة الإعمار) وكذلك التحضير للطوارئ؛
- على المانحين الداعمين لإعادة الإعمار في غزة ضمان مشاركة المرأة وتلبية احتياجات المرأة في عملية إعادة إعمار غزة؛
- عند السعي لدعم النساء الفلسطينيات في غزة، التحول من نهج إنساني بحت إلى نهج تنموي أكثر

والاستثمار في قدرات المرأة ونجاحها على المدى الطويل؛

- تقديم المزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني النسوية للعمل في دور الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الإسرائيلية.

معالجة تحديات أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين من خلال:

- سن تشريعات تضمن إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات؛
- إصدار قرار لاحق لقرار مجلس الأمن رقم 1325 يعالج وضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاستعماري؛
- دعوة المنظمات النسوية للانخراط في مجموعات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والمأوى والأمن الغذائي والتعليم لضمان نشر وتكامل أعلى لمفاهيم وبرامج الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- دعم مقدمي الخدمات الإنسانية في غزة (خاصة في مجالات الحماية والصحة النفسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان) لتطوير قدراتهم.

تعزيز التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية الفلسطينية الخاصة بالقرار 1325 من خلال:

- التماس الدعم من الدول الأعضاء لتوفير التمويل الكافي لخطة العمل الوطنية الثانية.
- اعتماد آلية موحدة لتنسيق المساعدات (تمويل مشترك) لدعم خطة العمل الوطنية الخاصة بقرار مجلس الأمن رقم 1325؛
- استخدام خطة العمل الوطنية للوصول إلى الآليات الدولية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب؛
- الاستمرار في دعم الاجتماعات المباشرة التي تجمع قادة غزة والضفة الغربية للحديث ومناقشة وتبادل الخبرات؛
- ضمان وجود منصات تدعم التواصل التفاعلي بين غزة والضفة الغربية حول وضع الخطط الوطنية

مشاركة المرأة في جهود المناصرة الدولية باستخدام آليات المساءلة الدولية وحقوق (الإنسان (مثل مجلس حقوق الإنسان، إلخ من خلال:

- إدماج قضايا المرأة في كافة المؤتمرات الدولية؛
- دعم نقل المهارات من المؤسسات الدولية العاملة في دول أخرى لتعزيز قدرات المؤسسات النسوية الفلسطينية المحلية.

تعزيز المصالحة الداخلية من أجل تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن

- تسهيل الحوارات غير الرسمية بين القيادات السياسية النسوية الفلسطينية من خلفيات سياسية متنوعة؛ حول أوجه الاختلاف والاتفاق في القضايا النسوية.
- الحوار العابر لأجيال، لتقوية الروابط وبناء الجسور بين القيادات النسوية والشباب من الذكور والإناث في اجندة المرأة والسلام والأمن والناشطين الشباب.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بن الجنسن، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات الإلزامية لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة عى الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وتقف وراء مشاركة المرأة عى قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة الدور القيادي والمشاركة للمرأة؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين أمراً محورياً في أعمال التخطيط للتنمية الوطنية. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتشجع عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

www.arabstates.unwomen.org
www.facebook.com/unwomenarabic
www.twitter.com/unwomenarabic
www.youtube.com/unwomenarabic
www.instagram.com/unwomenarabic
www.flickr.com/photos/UN Women Arab States